انعكاسات سياسة دعم القروض على أداء القطاع الفلاحي

ولاية أم البواقي نموذجا

أ د. سليمان بلعور
جامعة غرداية -الجزائر
Bellaour2002@yahoo.fr

أ. لخميسي الواعر
جامعة غرداية -الجزائر
Lekhmissi_lr@yahoo.fr

Received:2017 Accepted: 2017 Published: 2017

ملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو قياس أثر سياسة دعم مختلف أنواع القروض البنكية على الإنتاج الفلاحي، من خلال استخدام نموذج البانل *(Panel Data)* المتوازن وفق نموذج التأثيرات العشوائية للفترة *2009- 2015*. وتظهر النتائج أنه تم الكشف عن علاقة تكامل مشترك بين كل من دعم القروض القصيرة الأجل والقروض الطويلة الأجل مع الإنتاج الفلاحي، بينما هناك علاقة سلبية بين القروض المتوسطة الأجل والإنتاج الفلاحي وذلك على مستوى ولاية أم البواقي في المدى القصير. وهذا التأثير الإيجابي يؤكد نجاح سياسة دعم القروض الفلاحية القصيرة والطويلة الأجل، ولكن يبقى التمويل البنكي بعيدا عن أداء دوره اتجاه القطاع الفلاحي بالرغم من أهميته في تحقيق التنمية الفلاحية ورفع معدلات النمو الفلاحي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: القروض الفلاحية، الدعم الفلاحي، الإنتاج الفلاحي، السياسة الفلاحية، نموذج *(Panel Data)*

Abstract :

This study aims to measure the impact of the policy of various types of bank loans on agricultural production in Oum El Bouaghi city, during the period 2009-2015, using a cross-sectional time-series (Panel Data). The results show that a common integration relation ship was found between both short-And long-term loans with agricultural production whilethere is anegative relation ship between medium-term loans and agricultural production in the state of Oum El Bouaghi in the short term. The positive impact confirms the success of the policy of supporting short and long-term agricultural loans. However, bank financing remains far from full filling its role to wards the agricultural sector, despite its importance in achieving agricultural development and raising agricultural growth rates in Algeria

Key words: *Agricultural loans, Agricultural support, Agricultural production, Agricultural Policy, Model (Panel Data).*

تمهيد:

تعد مشكلة تحقيق الأمن الغذائي أحد أهم الأحداث التي شغلت كل الدول سواء المتقدمة أو النامية، وتسعى هذه الدول إلى توفير مختلف الاحتياجات الغذائية اليومية لأفرادها، وهذا من خلال تحسين الإنتاج الفلاحي. كما يلعب التمويل دورا هاما في زيادة الإنتاج الفلاحي عبر توفير المواد اللازمة للاستثمار الفلاحي مما يؤدي إلى تحسين الإنتاج الفلاحي وزيادة الدخل القومي وكذلك توفير مناصب الشغل. والجزائر كغيرها من الدول التي تعمل جاهدة على رفع الإنتاج الفلاحي، وذلك من خلال مختلف السياسات والمخططات التي تبنتها وخاصة بعد سنة 2000 التي تعد منعرجا هاما الذي من خلاله أدركت الدولة لأهمية تحقيق الأمن الغذائي والقومي وهدا بفعل التجربة التي عاشتها خلال الفترات السابقة وخاصة فترة التسعينات التي شهدت تراجع كبير في أسعار المحروقات والذي بدوره أدى إلى تراجع الدخل الوطني ما انعكس سلبا على توفير الغذاء للمواطن

الجزائري سواء بالاستيراد أو الإنتاج المحلي والذي كان عرضة لشح التمويل الذي كان موجها له. وخلال سنة 2000 شهدت أسعار المحروقات انتعاشا ملحوظا ساهم في زيادة مداخيل الدولة الجزائرية.

هذا ما دفع الدولة الجزائرية إلى تبني برامج تنموية ضخمة اتفق خبراء الاقتصاد على أنها الأهم والأعلى منذ الاستقلال فيما يخص المبالغ المرصودة لها وذلك دون اللجوء إلى المديونية الخارجية كما تم تعزيز دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل النشاط الفلاحي وهذا كونه يمثل أحد أهم الأضلاع في عمليات الإنتاج الفلاحي إذ يوفر الموارد المالية لكافة المدخلات إضافة إلى العمليات الفلاحية المختلفة والتي تتطلب موارد مالية ضخمة يعجز عن توفيرها معظم الفلاحين خاصة صغار الفلاحين بأساليب وصيغ مختلفة. وعلى الرغم من أهمية التمويل البنكي فهو مازال يمثل أحد أهم التحديات الماثلة أمام نمو وتطور القطاع الفلاحي في الجزائر.

خلال الفترة 2000- 2014 اعتمدت الجزائر على برامج تنموية طموحة من أجل رفع أداء القطاع الفلاحي وجعله يساهم في الناتج الوطني، ورفع الإنتاج الفلاحي من أجل تحقيق الأمن الغذائي. وقد تمثلت هذه البرامج في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي يغطي الفترة 2000-2001 وتم رصد مبلغ 525 مليار دينار أي ما يعادل 07 مليار دولار، كما تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو ويغطي الفترة 2005- 2009 والذي خصص له غلاف مالي يقدر بحوالي 8705 مليار دينار أي ما يعادل 114 مليار دولار وكان نصيب القطاع الفلاحي من هذا المبلغ 300 مليار دينار جزائري أما فيما يخص برنامج توطيد النمو الاقتصادي، والذي جاء لتكملة الجهود السابقة والذي يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر فقد رصد له مبلغ 21214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار يغطي الفترة 2010-2014، كما شهد نصيب الفلاحة هو الآخر زيادة في المبلغ المخصص له حيث قدر بـ 1000 مليار دينار[1]. لقد تم رصد هذه المبالغ الهائلة التي تصب كلها في تمويل القطاع الفلاحي قصد إذلال المشاكل أو المعوقات التمويلية التي كانت تواجهه ومن ثم رفع الإنتاج الفلاحي وبلوغ الأمن الغذائي. كما أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع تمويل القطاع الفلاحي وسياسات الدعم الفلاحي والإنتاج الفلاحي ومن بين هذه الدراسات نجد :

- **دراسة عياش خديجة** (2011) ؛ **زبيري رابح** (2004) ؛ **زاوي بومدين** (2016) ؛ **مولاي علي هواري** (2016).

ترتكز هذه الورقة البحثية على قياس أثر أحد أهم سياسات الدعم المالي في القطاع الفلاحي الذي تستخدمه الحكومة الجزائرية ألا وهي سياسة دعم القروض الفلاحية ومدى مساهمتها في رفع الإنتاج الفلاحي، وسوف يتم قياس أثر هذه القروض من خلال استخدام نموذج الانحدار البانل (Panel Data) المتوازن على ولاية أم البواقي خلال الفترة 2009-2015 حيث تعد هذه الولاية قطب فلاحي مهم في الجزائر، حيث حققت نسبة نمو تقدر بـ 51 بالمائة سنة 2014 حسب تقرير وزارة الفلاحة[2]. كما تشغل زراعة الحبوب مساحة هامة تقدر ب 203828.5

هكتار في ظل مساحة زراعية كلية قدرت بـ360885 هكتار، ما مكنها من احتلال المركز الثالث على المستوى الوطني حيث بلغ الإنتاج سنة 2014 حوالي 240000 قنطار ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة بنسبة 7 بالمائة من الإنتاج الوطني[3]. مما يعني أن لبرامج التنمية الفلاحية الموجهة لهذه الولاية كان لها أثر كبير وواضح في تحسين أوضاع القطاع الفلاحي ورفع الإنتاج الفلاحي لديها بينما يعد إنتاج اللحوم والخضر ضعفا مقارنة بإنتاج الحبوب. وهذا على الرغم من جملة المشاكل التي تواجه تطور ونمو القطاع الفلاحي لدى هذه الأخيرة إلا أننا نلمس بعض التحسن في الإنتاج، وذلك كونها تقع في منطقة الهضاب العليا ذات الطبيعة الشبه جافة والغالبية من الفلاحين يمارسون النشاط الفلاحي التقليدي، بالإضافة إلى كون هذه الولاية تضع كل جهودها في إنتاج الحبوب. كما أن ولاية أم البواقي لا تعد ولاية فلاحية مئة بالمائة وإنما تمارس أنشطة اقتصادية أخرى صناعة وخدماتي.

تدور فعاليات هذه الدراسة حول الإجابة على الإشكالية التالية: هل هناك أثر معنوي للقروض البنكية التي تحضى بدعم من طرف الحكومة على الإنتاج الفلاحي في ولاية أم البواقي؟.

تنطلق هذه الدراسة عبر الفرضيات التالية التي مفادها:

- ✓ هناك أثر معنوي للقروض الممنوحة في إطار سياسة دعم تمويل القطاع الفلاحي على الإنتاج الفلاحي؛
- ✓ هناك أثر متفاوت بين مختلف القروض الممنوحة على الإنتاج الفلاحي وهذا حسب درجة المساهمة في دورة الإنتاج؛
- ✓ يعتمد الفلاح المنتج في ولاية أم البواقي على التمويل البنكي بالدرجة الأولى من أجل القيام بالعمليات الإنتاجية.

الهدف من هذه الدراسة هو قياس أثر سياسة دعم القروض على أداء القطاع الفلاحي وذلك باعتبارها قروض مدعمة من قبل وزارة الفلاحة وبضمان الحكومة لدى البنك، من خلال تحليل تجريبي باستخدام نموذج البانل المتوازن على البيانات السنوية للفترة 2009-2015.

ويتم تنظيم عرض الورقة البحثية على النحو التالي: في القسم الثاني تقدم مراجعة الأدبيات السابقة على الإنتاج الفلاحي وسياسات الدعم والتمويل الفلاحي، القسم الثالث يعرض أسلوب ومنهج الدراسة، يليها القسم الرابع للنتائج والمناقشة وأخيرا القسم الخامس خصص للخلاصة والتوصيات.

- الأدبيات السابقة:

لقد حضي موضوع دعم تمويل القطاع الفلاحي باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين، سواء على المستوى الوطني أو الدولي. وهذا كون أهمية هذا القطاع في توفير الغذاء اليومي لمختلف الشعوب. كما تشير النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية إلى أهمية ودور الحكومات في الحياة الفلاحية، ما أدى بها إلى انتهاج

سياسات واستراتجيات مختلفة اتجاه القطاع الفلاحي كما عملت على الدفاع عنها وتجسيدها، كما تؤكد العديد من الدراسات إلى أن هناك تأثيرا كبيرا لسياسة تمويل القطاع الفلاحي على رفع الناتج الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر. ومن بين هذه الدراسات التي تناولت هذا الموضوع نجد:

زبيري (2004) الذي قام بدراسة حول مختلف آليات وسياسات الدعم الفلاحي التي انتهجتها الجزائر، مشيرا فيها إلى أن إلغاء الدعم على القطاع الفلاحي في الجزائر أدى إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وأسعار الفائدة على القروض، ما انعكس سلبا على الإنتاج الفلاحي، ودفعت هذه الآثار السلبية الحكومة إلى العودة لسياسة دعم فلاحي جديدة تقوم على دعم الفلاحين المنتجين بدل من دعم كل الفلاحين[4].

وهناك دراسة قام بها كل من هناء وباسم (2012) حول أثر القروض الفلاحية على التراكم الرأسمالي الفلاحي في العراق خلال الفترة 1990-2008 وهذا باستخدام نموذج الانحدار الخطي العام لقياس الأثر، وتبين أن للقروض الفلاحية أثر كبير على التكوين الرأسمالي وخاصة القروض الطويل كما حث الباحثان إلى ضرورة تبني اتجاهات واضحة ومحددة تخدم تمويل التحولات التنموية في القطاع الفلاحي في العراق[5].

كما قام طه (2012) بدراسة حول العلاقة بين كفاءة الدعم الفلاحي على إنتاج محصول القمح في الجزائر وخص الدراسة التطبيقية على ثلاثة ولايات تعد الأكثر إنتاجا لمحصول القمح على المستوى الوطني وهي سطيف؛ تيارت؛ المدية وهذا من خلال اعتماد فترتين للمقارنة 1990-1999 تتميز هذه الفترة بغياب الدعم والفترة الثانية 2000-2009 تتميز بوجود الدعم وهذا باستخدام نموذج التحليل العاملي. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين سياسة الدعم وإنتاج محصول القمح وهذا مقارنة بالفترة الأولى التي عرفت تراجع في دعم القطاع الفلاحي أما على مستوى الأثر الفردي فهناك تباين فيما بين المناطق محل الدراسة وهذا راجع لعدة عوامل منها كميات التساقط وخصوصيات كل منطقة[6].

Benzouai (2016) قام من خلال هذه الدراسة بقياس اثر دعم الإسكان الريفي على زيادة النشاط الفلاحي في منطقة عين اميلة التي تعد أحد مقاطعات أم البواقي خلال الفترة 2004-2014 باستخدام نموذج البانل (Panel-Data). وفي نهاية الدراسة استطاع الباحث أن يؤكد أهمية سياسة الإسكان الريفي ودورها في استقرار الفلاحين ما انعكس على زيادة النشاط الفلاحي في هذه المنطقة بالرغم من كونها ذات طابع تجاري. كما حث الباحث على ضرورة مواصلة الدولة دعم هذه السياسة وتوسيع نطاقها[7].

وما يزيد التأكيد على الدراسات السابقة هي الدراسة التي قام بها زاوي (2016) حول العلاقة بين سياسة تمويل القطاع الفلاحي وإنتاج القطاع في الجزائر خلال الفترة 2009-2015 باستخدام أسلوب (panel) لتحليل البيانات على عينة تتكون من 15 ولاية تقع في الغرب الجزائري، وفي نهاية الدراسة استطاع الباحث تأكيد الدور

الفعال للقروض المدعمة على تمويل القطاع الفلاحي ومن ثمة زيادة الناتج الفلاحي. كما حث الباحث على ضرورة تعزيز التنسيق في تمويل القطاع الفلاحي بين كل من الدولة والقطاع البنكي[8].

تختلف هذه الدراسة عن باقي الدراسات كونها تعتمد على توظيف المنهج التجريبي، كما أننا سوف نقوم بتوضيح أثر القروض على الناتج الفلاحي بالاستعانة بالأنواع الثلاثة للقروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أي أهمية كل نوع من هذه القروض على النشاط الفلاحي.

II - الطريقة:

❖ عينة الدراسة:

لاختبار الفرضيات والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم اختيار عينة تتكون من 29 بلدية تابعة لولاية أم البواقي تتقسم حسب عدد الوكالات المتواجدة بالولاية إلى ستة مناطق (عين امليلة؛ أم البواقي؛ سوق نعمان؛ عين البيضاء؛ عين فكرون؛ مسكيانة)، وذلك حسب مصدر تمويل كل بلدية، وهذا بحكم تخصص كل وكالة في تمويل عدد معين من البلديات، وذلك خلال الفترة 2009-2015 لجعل انحدار البيانات المقطعية متوازنا. وقد تم الحصول على البيانات من مديرية المصالح الفلاحية فيما يخص تطور الإنتاج أما فيما يخص الإحصائيات المتعلقة بالقروض الممنوحة فقد تم تزويدنا بها من المجمع الجهوي للاستغلال لبدر. أما فيما يخص اختيار الفترة فهو يعود إلى كون هذه الفترة تم تخصيص مبلغ ضخم لدعم تمويل القطاع الفلاحي حيث قدر بـ 1000 مليار دينار في ظل البرنامج الخماسي كما أنها كانت موجهة بالأخص لتمويل الولايات الواقعة في الهضاب والجنوب[9].

لبناء نموذج الدراسة، تم اعتبار الإنتاج الفلاحي PA كمتغير تابع يحوي على مجموعة من المنتجات 12 نوع، حيث 6 منتجات نباتية و6 حيوانية. وفي هذه الدراسة هناك ثلاثة متغيرات مستقلة تتمثل في كل من القروض القصيرة الأجل والتي يرمز لها بـ CCT والتي يتم منحها لغرض شراء البذور والأعلاف وتمويل عمليات الحرث وغيرها، وبالنسبة للقروض المتوسطة الأجل والتي يرمز لها بـــCMT فهي تمنح لغرض شراء الحيوانات وتجهيزات الري وإنشاء غرف التبريد وغيرها. أما المتغير المستقل الثالث فهو القروض الطويلة الأجل ويرمز لها بـــ CLT والي تمنح في إطار شراء آلات الحرث والحصاد واستصلاح الأراضي وغيرها. حيث تمنح هذه الأنواع الثلاثة من القروض بأسعار فائدة تشجيعية.

❖ نموذج الدراسة:

يعطى نموذج الانحدار (Panel-Data) وفق الصيغة التالية[10]:

$$Y_{i,t} = a_i + \beta X_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث $y_{i,t}$ تعبر عن الإنتاج الفلاحي في المنطقة i خلال الفترة t؛ و a_i ترمز للتأثير الخاص بكل مفردة عن طريق حصر المحددات الخاصة بالإنتاج الفلاحي التي لا يمكن حسابها بالمتغيرات التفسيرية الأخرى وهو بذلك

يحسب الخصائص غير المشاهدة عبر المفردات مع ثبات الزمن، كما أن ذلك التأثير إما أن يخضع لمنهج التأثيرات الثابتة أو منهج التأثيرات العشوائية من خلال تطبيق اختبار " Hausman"؛ B شعاع يعبر عن المعاملات المراد تقديرها والخاصة بالمتغيرات المفسرة (القروض الفلاحية القصيرة الأجل) المعتمدة في النموذج؛ $X_{i,t}$ مصفوفة لمجموعة المتغيرات المفسرة المعتمدة في النموذج الخاصة بالمفردة i في الزمن t؛ الرمز الأخير $\varepsilon_{\square,\square}$ شعاع للخطأ العشوائي للمفردة i في الزمن t.

ويصاغ نموذج المعادلة على النحو التالي:

$$B_2\mathrm{CMT} + \mathrm{B}_3\mathrm{CLT} + \varepsilon_{\mathrm{i,t}} + PA_{\mathrm{i,t}} = a_i + B_1 CCT$$

- تقدير نموذج البانل (Panal-Data) المناسب[11]:

لاختيار نموذج البانل الأمثل تم بناء ثلاثة نماذج وهي:

- **نموذج الانحدار التجميعي** (Pooled OLS Regression): يفترض هذا النموذج أن الأثر الفردي a_i هو نفسه من أجل جميع الوحدات المقطعية؛
- **نموذج التأثيرات الثابتة** (Fixed Effect Model): ويكون فيه الأثر الفردي a_i عبارة عن مجموعة ثابتة من الحدود الخاصة بكل وحدة مقطعية؛
- **نموذج التأثيرات العشوائية** (Random Effect Model): ويعتبر فيه الأثر الفردي a_i ضمن عنصر الخطأ العشوائي المركب.

ولاختيار نموذج البانل الأمثل يمكن اعتماد أسلوبين أساسيين، إما البدء بالاختيار بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة، أو وفق الأسلوب الثاني الذي يتم فيه البدء فيه بالاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة والنموذج التجميعي، وكل أسلوب يخضع لاختبار معين. وسيتم الاختيار بين هذه النماذج بالاعتماد على اختبارين[12]:

- ✓ اختبار هوسمان (Housman) للاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية؛
- ✓ اختبار وولد (wald) للاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة والنموذج التجميعي.

بالنسبة للاختبار الأول تم إدخال كل المتغيرات التفسيرية في النموذج وإجراء اختبار هوسمان (Housman) للاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وقد تم الحصول على قيمة إحصائية هوسمان المحسوبة مساوية لـ(3.623482) وهي تتبع توزيع كاي تربيع (Chi-sq) من الدرجة الثالثة، كما أن القيمة الاحتمالية (P-valu) بلغت 0.3051 وهي أكبر من القيمة المعنوية المعمول بها 0.05 ما يؤكد أن النموذج المناسب لهذه الدراسة هو نموذج التأثيرات العشوائية، بالنسبة لهذه الدراسة فإن اختبار هوسمان كافي لتحديد نموذج الدراسة.

III- **النتائج ومناقشتها:**

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم (1) أن نموذج التأثيرات العشوائية المعتمد في الدراسة. والذي يظهر أن معامل التحدي الخاص به يساوي 0.45 أي أن النموذج بفسر 45 بالمائة من التغيرات في الإنتاج الفلاحي ناتجة عن القروض البنكية.

❖ **اختبارات صلاحية النموذج:** حتى يتم اعتماد النموذج والعمل به، وجب التحقق من صلاحيته وذلك باختبار فروض طريقة المربعات الصغرى المتمثلة في التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية والارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية، أما مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي فهي غير واردة كون نماذج البانل لا تسمح بظهورها[13].

❖ **اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:** يوضح الشكل رقم (1) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لجارك بيرا (jarque-bera) للأخطاء العشوائية في نموذج التأثيرات العشوائية.

يظهر من الشكل رقم (1) أن القيمة الإحتمالية (p-valu) والتي قدرت بـ 0.140534 هي أكبر من القيمة المعنوية المعمول بها 0.05، ومنه الأخطاء الطبيعية للنموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

❖ **اختبار الارتباط الخطي للأخطاء العشوائية:** للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي للخطأ العشوائي، تم الاستعانة باختبار (Qu-statistic) كما هو موضح في الشكل رقم (2) من خلال الاستعانة ببرنامج (Eviews).

وقد اظهرت النتائج الواردة في الشكل رقم (2) أن كل القيم الاحتمالية الواردة بالعمود (Prob) هي أكبر من القيمة المعنوية 0.05، أي يتم قبول الفرضية التي تقر بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية الخاصة بنموذج التأثيرات العشوائية. ومن خلال مجموعة الاختبارات التي قمنا بها يتضح أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الموافق لهذه الدراسة.

❖ **تقدير نموذج الدراسة:**

$$PA = 333296.8 + 0.000570\ CCT - 0.000445\ CMT + 0.000319\ CLT$$

من خلال نموذج الدراسة أعلاه يتبن لنا أن هناك علاقة موجبة بين كل من القروض القصيرة الأجل والقروض الطويلة الأجل مع الإنتاج الفلاحي حيث تنطبق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية، والتي مفادها أنه كلما زاد الطلب على القروض صاحبه زيادة في الإنتاج. لكن تبقى هذه العلاقة ضعيفة مقارنة بالاهتمام الكبير الذي أولته الحكومة لتمويل القطاع الفلاحي وهذا ما بينه معامل الارتباط 44 بالمائة، وهذا راجع إلى أن البنوك تعتبر النشاط الفلاحي ذات مخاطر عالية كما أن هناك إقبال محتشم من الفلاحين على التمويل البنكي بفعل موانع عديدة منها الدينية والميراث وغيرها. ويتضح من خلال النموذج أن العلاقة الموجبة بين القروض القصيرة الأجل والطويلة الأجل والإنتاج الفلاحي راجع بالدرجة الأولى لسياسة دعم القروض المنتهجة من قبل الحكومة والتي

كان لها دور كبير في تشجيع الفلاحين على طلب القروض. وخاصة القروض القصيرة الأجل وذلك كونها ذات معدل فائدة معدوم أما القروض الطويلة الأجل فكانت هي الأخرى تعرف إقبال عليها من قبل الفلاحين ولكنه ضعيف راجع هذا إلى سياسة عصرنة القطاع الفلاحي التي أعلنت عنها الحكومة وكان الهدف منها تزويد الفلاح بمختلف المعدات و الآلات الفلاحية الحديثة مما تعمل على تقليل الفاقد الغذائي واستعمال الحرث العميق وغيرها، بينما نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين كل من القروض المتوسطة الأجل والإنتاج الفلاحي وهذا راجع إلى كون هذا النوع من القروض موجه بالدرجة الأولى إلى توفير معدات الري وشراء الحيوانات ومعدات النقل وغيرها. وهذا ما يؤكد على عدم نجاح سياسة السقي بفعل الجفاف الذي أصاب الولاية كما أدى غياب المياه إلى تراجع تربية المواشي وذلك لارتباط هذا النشاط بإنتاج الأعلاف المختلفة التي تعتمد بالدرجة الأولى في إنتاجها على الماء، مما حال دون طلب الفلاحين لهذا النوع من القروض.

رغم النتائج الإيجابية المسجلة من خلال العلاقة التي تجمع بين مختلف القروض عدا القروض المتوسطة الأجل والإنتاج الفلاحي، إلا أن هناك انعدام للسببية بينهم ووجود ثابت ذو إشارة موجبة وقيمة كبيرة (333296.8) يدل على أنه في حالة عدم تمويل القطاع الفلاحي أي أن جميع أنواع التمويل تساوي الصفر، فإن هذا يدل على استمرارية الإنتاج من قبل الفلاح. وهو مؤشر على ضعف تأثير البنوك على تمويل القطاع الفلاحي.

IV- الخلاصة:

كان الهدف من التعزيزات المالية الضخمة التي رصدتها الحكومة الجزائرية هو بلوغ الأمن الغذائي، وإدراك الحكومة أنه لتحقيق ذلك لابد من رفع الإنتاج الفلاحي، من خلال العمل على توفير أحد أهم متطلباته والمتمثلة في توفير التمويل اللازم له، وخاصة بعد الوضعية المالية المريحة التي عاشتها الدولة، ولكن كون البنوك التجارية تحد أحد أطراف السياسة الفلاحية في الجزائر فهي مازالت تعتبر القطاع الفلاحي ذو مخاطر عالية وهذا بالرغم من الضمانات المقدمة من قبل الحكومة لهذه الأخيرة إلا أنها تأبى التعاون مع الحكومة في توفير التمويل اللازم لهذا القطاع. وهذا ما تم التوصل إليه عبر هذه الدراسة النموذجية على مستوى ولاية أم البواقي حيث أظهرت النتائج أن هناك علاقة ضعيفة بين القروض التي منحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية والإنتاج الفلاحي، كما أن هناك عزوف من قبل الفلاحين على طلب القروض بفعل الخسائر التي يتكبدونها، كون هناك صعوبات في تسويق المنتوج خاصة الخضار والفواكه كما أنهم يفتقرون إلى غرف التبريد لمواجهة تراجع أسعار المنتجات الخاصة بهم. بالإضافة إلى عوامل أخرى حالت دون طلب القروض من الفلاحين منها تراجع نسبة العمالة الفلاحية.

وتشير هذه الدراسة إلى بعض المقترحات التي من شأنها أن تهدف إلى رفع كفاءة النشاط الإقراضي وذلك من خلال الاعتماد على اتجاهات واضحة ومحددة بما يخدم التحولات التنموية في القطاع الفلاحي والعمل على

حث جميع البنوك على التعاون مع الحكومة في تمويل القطاع الفلاحي وتقاسم المخاطر، وكذلك تنشيط الإقراض في الحلقات الإنتاجية الضعيفة والمتمثلة بشركات التجهيز الفلاحي والتسويق الفلاحي واستصلاح الأراضي وتعزيز توافر مختلف مصادر المياه الفلاحية على أن يعتمد في دراسة هذه المشاريع دراسة الجدوى الاقتصادية.

- **ملحق الجداول والأشكال البيانية :**

الجدول رقم (1): نتائج التحليل الإحصائي للبانل (Panel-Data)

The model النموذج	Fixed effect Model (التأثيرات الثابتة)	Random effect Model (التأثيرات العشوائية)
C	*441041.5	333296.8*
C c t	*0.000341	0.000570*
C m t	-0.000793	-0.00045
C l t	*0.000287	0.000319*
D1 (ام البواقي)	*171657.7	/
D2 (عين البيضاء)	-80994.88	/
D3 (مسكيانة)	-329934.9	/
D4 (سوق نعمان)	-241685.0	/
D5 (عين فكرون)	171969.9*	/
R^2	0.863284	0.445841
R^2(adjusted)	0.792394	0.402092
F(statistic)	12.17781	10.19080
Observation	(0.000000)	(0.000046)
Housman test	42	42 3.623482 [0.3051]

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 8)

تظهر المعاملات عند مستوى الدلالة المعنوية 5 بالمائة مرفقة بالرمز ❖

وحيث المتغيرات (D1.....D5) هي متغيرات صورية وهمية تأخذ القيمة (0-1) يستدعي نموذج التأثيرات الثابتة وجودها لتعبر عن كل فرع على حدا.

الجدول (2): نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: P_A

Method: Panel Least Squares

Date: 06/11/17 Time: 16:05

Sample: 2009 2015

Periodsincluded: 7

Cross-sections included: 6

Total panel (balanced) observations: 42

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	4.819614	91509.70	441041.5	C
0.2343	1.216469	0.000280	0.000341	C_C_T
0.0614	-1.952051	0.000406	-0.000793	C_M_T
0.0047	3.085438	9.31E-05	0.000287	C_L_T
0.3205	1.011941	169632.1	171657.7	D1
0.5539	-0.599461	135112.8	-80994.88	D2
0.0166	-2.554449	129160.9	-329934.9	D3
0.0725	-1.869270	129293.7	-241685.0	D4
0.2197	1.256505	136863.7	171969.9	D5

Effects Specification

Periodfixed (dummy variables)

444250.0	Meandependent var	0.863284	R-squared
529322.4	S.D. dependent var	0.792394	Adjusted R-squared
27.89692	Akaike info criterion	241179.5	S.E. of regression
28.51752	Schwarz criterion	1.57E+12	Sumsquaredresid
28.12440	Hannan-Quinn criter.	-570.8354	Log likelihood
2.131814	Durbin-Watson stat	12.17781	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews8).

الجدول رقم (3): نموذج التأثيرات العشوائية.

Dependent Variable: P_A

Method: Panel EGLS (Periodrandomeffects)

Date: 06/11/17 Time: 16:07

Sample: 2009 2015

Periodsincluded: 7

Cross-sections included: 6

Total panel (balanced) observations: 42

Swamy and Aroraestimator of component variances

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0228	2.373428	140428.4	333296.8	C
0.0329	2.214243	0.000257	0.000570	C_C_T
0.3198	-1.008078	0.000451	-0.000455	C_M_T
0.0054	2.948691	0.000108	0.000319	C_L_T

EffectsSpecification

Rho	S.D.	
0.5823	344446.5	Periodrandom
0.4177	291719.2	Idiosyncraticrandom

WeightedStatistics			
145169.1	Meandependent var	0.445841	R-squared
380348.5	S.D. dependent var	0.402092	Adjusted R-squared
3.29E+12	Sumsquaredresid	294102.6	S.E. of regression
1.463279	Durbin-Watson stat	10.19080	F-statistic
		0.000046	Prob(F-statistic)

UnweightedStatistics			
444250.0	Meandependent var	0.304401	R-squared
2.070693	Durbin-Watson stat	7.99E+12	Sumsquaredresid

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews8).

الجدول رقم (4): اختبار هوسمان

CorrelatedRandomEffects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test periodrandomeffects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Periodrandom	3.623482	3	0.3051

Periodrandomeffects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
C_C_T	0.000585	0.000570	0.000000	0.5719
C_M_T	-0.000489	-0.000455	0.000000	0.5258
C_L_T	0.000312	0.000319	0.000000	0.7655

Periodrandomeffects test equation:

Dependent Variable: P_A
Method: Panel Least Squares
Date: 06/11/17 Time: 16:09
Sample: 2009 2015
Periodsincluded: 7
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 42

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	336090.0	52710.50	6.376150	0.0000
C_C_T	0.000585	0.000259	2.260777	0.0307
C_M_T	-0.000489	0.000454	-1.075798	0.2901
C_L_T	0.000312	0.000111	2.821043	0.0082

EffectsSpecification		
Periodfixed (dummy variables)		
444250.0	Meandependent var0.762942	R-squared
529322.4	S.D. dependent var0.696269	Adjusted R-squared
28.20923	Akaike info criterion291719.2	S.E. of regression
28.62296	Schwarz criterion2.72E+12	Sumsquaredresid
28.36088	Hannan-Quinn criter.-582.3938	Log likelihood
1.280666	Durbin-Watson stat11.44309	F-statistic
	0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews8).

الشكل رقم (1): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائيةالخاصة بنموذج التأثيرات العشوائية.

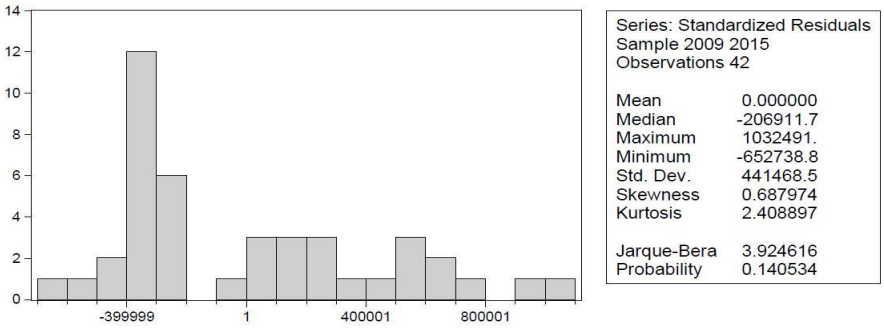

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 8)

الشكل رقم (2): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي الخاصة بنموذج التأثيرات العشوائية.

Date: 06/11/17 Time: 16:20
Sample: 2009 2015
Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.028	0.028	0.0255	0.873
		2	-0.209	-0.210	1.5273	0.466
		3	-0.200	-0.196	2.9557	0.399
		4	-0.103	-0.154	3.3476	0.501

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews8)

الهوامش والإحالات:

[1] زهيري عمار، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص ص: 63- 65.

[2] Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Évaluation de la mise en œuvre des programmes du renouveau agricole, 2014.

[3] مديرية المصالح الفلاحية، تقرير حول القطاع الفلاحي لولاية أم البواقي (أهداف وإنجازات)، ولاية أم البواقي، 2011.

[4] زبيري رابح، حدودوفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 5، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004.

[5] هناء سلطان داؤد وباسم بشر الساعور، القروض الزراعية وأثرها في التراكم الرأسمالي الزراعي في العراق للمدة (1990-2008)، مجلة زراعة الرافدين، المجلد 40، الملحق 4، العراق، 2012.

[6] بن الحبيب طه، أثر سياسة الدعم على الإنتاج الفلاحي في الجزائر دراسة حالة منتوج القمح، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر3، 2012.

[7] Benzouai.M. Cherif, Measuring the Effect of Rural Housing Support on AgriculturalActivity: A Panel-Data Analysis for Ain M'lila Province, International Journal of Research & Methodology in Social Science Vol. 2, No. 3, 2016.

[8] زاوي بومدين، التمويل البنكي الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة كمية)، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، 2016.

[9] Ministére de l'Agriculture et du Développement Rural, Évaluation de la mise en oeuvre des programmes du renouveau agricole, 2014.

[10] بن زواي محمد الشريف و بن زواي نسرين، تطبيقات النماذج المقطعية الزمنية (Panel-Data) في الدراسات الاقتصادية باستخدام برنامج إفيوز (Eviews)، يوم دراسي حول التقنيات الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية بجامعة أم البواقي، 2016، ص: 4.

[11] Greene, W, Econometric Analysis. Seventh *Edition*. Pearson Education Limited. *ISBN* : 978-0-13-139538-1, 2012, p : 283.

[12] Hausman, J. A, Specification Tests in Econometrics, The Econometric Society, 46 (6): 1251-1271. DOI: 10.2307/1913827. Jstor 1913827,1978.

[13] بن زواي محمد الشريف و بن زواي نسرين، مرجع سبق ذكره، ص: 6.